واقع تنوع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية – دراسة إقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)-

The Reality of the Diversification of the Algerian Economy in Light of the Oil Shocks - Analytical and Standard Economic Study (1990-2018) -

عليلي عبد الحكيم[1,*]

[1] مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي –البليدة 02-(الجزائر)

(Ea.alili@univ-blida2.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/03/26؛ **تاريخ القبول**: 2022/05/11؛ **تاريخ النشر**: 2022/07/01

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة واقع التنويع الإقتصادي وأثر تطبيقه في الجزائر في ظل الإنهيارات المفاجئة لأسعار النفط، وذلك بغية الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى تمكن الجزائر من الوصول إلى درجة التنويع التي تمكنها من حماية إقتصادها من الصدمات النفطية، حاولنا الإجابة عليها (الإشكالية) من خلال دراسة تحليلية لواقع القطاعات الغير النفطية (الفلاحة ، الصناعة، الخدمات)، ومؤشر هرفندال هرشمان كمقياس للتنويع الإقتصادي، بالإضافة إلى دراسة قياسية تعتمد على دالة موسعة لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وهذا لقياس أثر التنويع وإنخفظ أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

خلصت الدراسة إلى عدم وصول الجزائر إلى درجة التنويع الإقتصادي التي تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والتي تحميها من الإنهيارات المفاجئة في أسعارها، كما بينت الدراسة القياسية أن إستغلال الإمكانات المتاحة خارج قطاع المحروقات وتطبيق التنويع الإقتصادي له آثار إيجابية على إستقرارية ونمو الإقتصادي الجزائري.

الكلمات المفتاح: مؤشر هرفندال هرشمان ؛ دالة إنتاج ؛ صدمات نفطية ؛ نموذج ARDL.

تصنيف JEL : C01 ؛ E6 ؛ O4 ؛ Q2.

Abstract: This paper aims to study the economic diversification to know the extent to which Algeria has managed to reach the degree of diversification that would help to protect the economy from oil shock.to measure the impact of diversification and the decline in oil prices on the Algerian economy, we have conducted an analytical study of the reality of non-oil sectors (agriculture, industry and services), and the Herfindal-Hirshman index as a measure of economic diversification, and used the autoregressive distributed lag model (ARDL) model to estimate the extended function of the neoclassical production function.

The study concluded that Algeria did not reach the degree of economic diversification that would enable it to get rid of the dependency on the hydrocarbon sector. In the other side, the standard study showed that the exploitation of the available capabilities outside the hydrocarbon sector and the application economic diversification has a positive impact on economic growth.

Keywords: Herfindahl–Hirschman Index, Production Function, Oil Shocks, ARDL Model.

Jel Classification Codes: C01; E6; O4; Q2**.**

* المؤلف المرسل.

I– تمهيد :

إن إعتماد الدول النامية على الموارد الطبيعية كمصدر وحيد لتحقيق إراداتها جعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد، وعرضة للأزمات التي تحدث في أسواقها، مما جعلها (هذه الدول) تواجه عدت تحديات لوقاية إقتصادها من خلال السعى نحو إتباع سياسات تنموية تهدف إلى بناء إقتصاد متنوع قائم على مساهمة جميع القطاعات بغية تحقيق نمو إقتصادي دائم ومستقر.

والجزائر واحدة من هذه الدول التي تعتمد على النفط كالمورد وحيد لتمويل إراداتها، تعمل على تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية للمحروقات، وهذا في ظل التقلبات والإنهيارات المفاجئة التي تحدث في أسواقها، خاصة بعد الازمات النفطية التي ضربت الإقتصاد العالمي بداية من أزمة 1986.

وضمن هذا السياق تأتي هذه الورقة البحثية للتركيز على مسألة التنويع كسياسة حتمية لوقاية الإقتصاد الجزائري من الصدمات النفطية، وهذا من خلال إثارة الإشكالية التالية:

هل تمكنت الجزائر من الوصول إلى درجة التنويع التي تمكنها من حماية إقتصادها من الصدمات النفطية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

تمتلك الجزائر إمكانيات تسمح لها من تنويع إقتصادها والتخلص من التبعية لأسعار النفط، وتجنب صدمات الأسعار النفطية؛

كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر، وأثره على النمو الإقتصادي خاصة في ظل الأزمات النفطية وذلك من خلال تسليط الضوء على:

– الإطار للتنويع الإقتصادي.

– إمكانات وواقع التويع الإقتصادي في الجزائر.

– دراسة قياسية لأثر التنويع على النمو الإقتصادي في ظل الصدمات النفطية إنطلاقا من دلة الإنتاج النيوكلاسيكية.

وللإجابة على هذه الإشكالية وحسب طبيعة الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع التنويع في الإقتصاد الجزائر، والمنهج القياسي لدراسة لأثر التنويع على النمو الإقتصادي في ظل الصدمات النفطية.

1.I– التنويع الإقتصادي الأسس والمفاهيم:

إن الأزمات التي تضرب الإقتصاد العالمي، والتقلبات التي تحدث في أسواقه جعلت جميع دول العالم تسعى إلى تجنب آثار هذه الأزمات وذلك بإتباع سياسات حمائية، ويعتبر التنويع الاقتصادي من بين أهم السياسات التي ينصح بها الخبراء والاقتصاديون خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على المنتج الواحد في تحقيق إيراداتها[1].

1.1.I– تعريف التنويع الإقتصادي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع التنويع الإقتصادي في التحليل الاقتصادي فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، ويرجع هذا التعدد لمنظور الشخص الذي ينظر الي هذه الظاهرة، أو الفكر والمنظمة التي ينتمي إليها.

– فـــصندوق النقد الدولي يعرف التنويع الإقتصادي بأنه" التحول إلى هيكل إنتاجي يكون أكثر تنوعا، ينطوي على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة، بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى"[2].

– كما يشار إلى التنويع الاقتصادي على أنه:" بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وذلك من خلال التوجه نحو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى تمتين القاعدة الاقتصادية عبر إحداث قاعدة إنتاجية"[3].

– و من جانب آخر يعرف التنويع على أنه" تجنب مخاطر الاعتماد على سلعة واحدة وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على أسلوب متوازن التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات"[4].

– كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه "العملية التي تسمح للإقتصاد من الإستقلال عن القطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصد الواعدة والقادرة على إحداث القيمة المضافة بما يحقق إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد"[5].

– التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[6].

2.1.I– أشكال التنويع الإقتصادي:

للتنويع الإقتصادي عدة أشكال تصنف حسب بعده الاقتصاد،، وتكون على النحو التالي:

أولا- التنويع الإقتصادي على صعيد الإقتصاد الجزئي:

ويشمل على الأشكال التالية:

- **التنويع العمودي (Diversification Verticale)**: ويقصد به إنتاج منتجات جديدة، إما أن تكون هذه المنتجات مادة أولية أو نصف مصنعة لصناعة السلع الحالية (تنويع عمودي للأعلى)، أو أن تكون هذه المنتجات الجديدة تعتمد على الصناعة (عالية) كمادة أولية أو نصف مصنعة (تنويع عمودي للأسفل)[7].
- **التنويع الأفقي (Diversification Horizontale)**: ويقصد به أن تقوم المؤسسة بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة تتلاءم مع الطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
- **التنويع الجانبي (Diversification Latérale)**: وهو قيام المؤسسة بالإنتاج في مجال نشاط جديد من خلال منتجات جديدة ليس لها علاقة بالمنتجات أو الخدمات أو الأسواق الحالية، وهذا الشكل من التنويع هو الأكثر خطورة إذ يحتم على المؤسسة إحداث تغيير ضروري في سلسلة في الإنتاج[8].
- **التنويع المركز(Diversification Gtobale)**: تسعى المؤسسة من خلال هذا النوع من التنويع للدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة وفي المرحلة التالية تسعى إلى استهداف أسواق جديدة[9].
- **التنويع الجغرافي (Diversification Géographique)**: يقصد به الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة حيث تكون عوامل النجاح متاحة (تصدير المنتجات) وللقيام بذلك يتطلب على المؤسسة التكيف مع تغيرات البيئة الجديدة.
- **التنوع المالي (Diversification Financière)**: يهدف للحد من المخاطر التي يتعرض المستثمر من خلال توزيع رؤوس الأموال بين مختلف الأوراق المالية التي لا تتغير قيمتها في نفس الوقت.

ثانيا- التنويع الاقتصادي على الصعيد الاقتصادي الكلي:

يشمل التنويع على الصعيد الاقتصادي الكلي الأشكال التالية :

- **تنويع الهيكل الإنتاجي المحلي**: ينطبق هذا النوع على الإقتصاديات وفيرة الموارد المركزة على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويكون بالدخول في نشاطات إنتاج جديدة، والهدف منه الحد من الاعتماد على المورد الواحد وتجنب الظواهر الاقتصادية الغير مرغوب فيها كالصدمات الناجمة عن الأزمات مثل المرض الهولندي ولعنة الموارد.
- **تنويع الأسواق (التنويع الخارجي)**: يهدف هذا النوع من التنويع إلى تقليل التعرض للصدمات الخارجية وتقليل تذبذب الطلب الناجم عن حدوث تغيرات في هذه الأسواق والذي يؤثر عكسيا على الاقتصاد بعكس ما إذا كان هنالك من الأسواق، والتي من شأنها المحافظة على وجود طلب أكثر استقرار[10].

I.1.3- مزايا التنويع الاقتصادي وعوائق تحقيقه:

للتنويع الإقتصادي العديد من المزايا والعوائق لتطبيقه، والتي من بينها:

أولا- مزايا التنوع الاقتصادي:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن التنويع الاقتصادي يعود إلى النمو الاقتصادي وذلك للمزايا والخصائص التالية التي يحوز عليها :

- يساعد التنويع الاقتصادي في زيادة معدل النمو، فتوزيع وتنويع الاستثمارات على نشاطات اقتصادية مختلفة يقلل من المخاطر الاستثمارية المختلفة الناجمة عن تركيز الاستثمارات على عدد قليل منها، فتركيز الاستثمارات يجعل الاقتصاد عرضة للظروف المفاجئة (الظروف الطبيعية : زلازل، فيضانات...، الضروف الدولية:الحروب، النزاعات...) والتي تلحق أضرارا فادحة في تسويق وإستهلاك بعض السلع وبالتالي الاقتصاد عموما والنمو الاقتصادي خصوصا[11].
- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والذي ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي ومعدلاته[12].
- إن التنويع الاقتصادي الناجم عن زيادة القطاعات المنتجة يسهم في زيادة العلاقة التشابكية فيما بينها التي تؤدي إلى إحداث العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
- يولد التنويع الاقتصادي الفرص الوظيفية ويقلل من معدلات البطالة، من خلال تحفيز النمو، وزيادة الترابط والتشابك بين القطاعات وبالتالي إحداث فرص وظيفية جيدة.
- يقلل التنويع من أخطار إعتماد الاقتصاد على منتوج واحد، فانخفاض أسعار أو الطلب على المنتج الذي يتركز عليه الاقتصاد كفيل بتعريض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فإن تنويع مصادر الدخل بتنويع مصادر الإنتاج يقلل من سلبيات الاعتماد على منتج واحد[13].

- يحفز التنويع الاقتصادي انتشار التكنولوجيا ويوفر المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج، وتحسين الإنتاجية التي تدعم النمو المستدامة[14].

ثانيا– صعوبات تحقيق التنويع الاقتصادي:

رغم المساعي المبذولة من طرف العديد من الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي باعتباره محفزا للنمو إلا أن هذه المحاولات اصطدمت بالعديد من العوائق عرقلت تأسيسه وكفاءته، ونذكر منها:

- عدم القدرة على تنويع الاقتصاد بسبب محدودية الوصول إلى التمويل والعوائق الإدارية، وضعف قدرات الإنتاج الناجم عن صعوبة نقل الخبرة إلى القطاعات الجديدة[15].
- عدم كفاية وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية خاصة الاستثمارات العامة التي أسهمت في عدم تحقيق تقدم هام يواكب الزيادة المستمرة في دور القطاعات الرئيسية.
- من الجوانب الاجتماعية، السياسية، فزيادة الضغوطات على الحكومات الناجمة عن قلق الرأي العام فرض عليها العمل بحلول قصيرة المدى (نفقات استهلاكية مفرطة) وهو ما يتعارض مع بطئ عملية تحقيق التنويع الاقتصادي[16].
- اصطدام رغبة الدول في تنويع اقتصاديتها والإنخراط في مسار التجارة الدولية بصعوبات كبيرة بسبب الدور الذي تلعبه الشركات المتعددات الجنسيات وهيمنتها على الأسواق الدولية[17].
- يعتبر عجز المورد البشري من أهم المعوقات لتحقيق التنوع الاقتصادي، ويتمثل هذا العجز في قلة السكان من جانب أو عدم ملائمة العنصر البشري من حيث النوعية لقضية التنويع، كما أن مخرجات مؤسسات التعليم والدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة لا يكرسان ثقافة النشاط الريعي[18].

I.1.4– طرق قياس التنويع الاقتصادي:

هنالك العديد من المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لقياس التنويع الاقتصادي كالمؤشر القوطي (*Ogive Index*)، مؤشر الكون (*Entropy Index*)، ومؤشر المتوسط الوطني (*National Average Index*) ، ورغم أنها تعطي (هذه المؤشرات) نتائج متقاربة عند تقديرها، إلا أنها تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس وذلك حسب الظاهرة المدروسة (تشتت، تركيز، تنوع)؛ وفي هذه الورقة سنكتفي بمؤشر هيرفندال هيرشمان (*Herfindahl-Hirschman Index*) [19] الذي يستعمل على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي، فهو يبرز التغيرات الهيكلية التي تطرأ على المتغيرات الإقتصادية وتركيبته، ويعتبر مؤشر *HHI* من أبسط المؤشرات وأقلها تكلفة وهذا لسهولة إستخدامه وتوفر البيانات الخاصة به، بالإضافة لتميزها بالملاءمة للمقارنة والشفافية، كما يستخدم بسبب إمكانية الوصول إلى البيانات خاصة بها من المواقع الرسمية أو التقارير الصادرة عن البنك الدولي والأونكتاد وصندوق النقد الدولي. ، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$H\ H\ I\ =\ \sum_{i=1}^{n}\ S_{I}^{2}$$

S_I : حصة النشاط الإقتصادي للقطاع من إجمالي قطاعات الإقتصاد.

n : عدد القطاعات في الإقتصاد.

تتراوح قيمة معامل هرفندال هرشمان بين الصفر والواحد $(0 \le HHI \le 1)$ ، فإذا كان صفر كان هنالك تنويع كامل في الاقتصاد (تساوي حصص النشاطات بعد نسبها)، وإذا كان واحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما في الاقتصاد أي يكون الاقتصاد قائم على قطاع واحد.

I.2– واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

ان توصيف تنوع الإقتصادي الجزائري يهدف الى دراسة تركيبة أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي (الفلاحي، الصناعي، الخدماتي)،بالإضافة الى دراسة تطور مؤشر التنويع *HHI* خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالي:

I.2.1– القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي:

حضيت الزراعة بمكانة أساسية في الحياة الإقتصادية لعديد من الدول سواءا في القديم أو الحاظر، وهذا لما تكتسيه من أهمية لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، بالإضافة إلى تصدير مختلف المنتوجات المحلية الفائضة بغية تحقيق إرادات من النقد الأجنبي، والجزائر ونظرا لما تمتلكه من إمكانات ما يؤهلها لتحقيق تنويع إقتصادي إنطلاقا الثروات زراعية، تسعى لإستغلال هذا القطاع الحساس إنطلاقا من مختلف الخطط التنموية، كالمخطط الوطني للتنمية لفلاحية، والمخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ولإبراز النتائج المحققة في ظل هذه المخططات سنتطرف إلى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل(01) من الملحق الذي يبين تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج

المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، تونس والمغرب كدولتين مجاورتين حققتا نتائج جيدة في ظل إمكانتهما المحدودة، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018.

يتضح من خلال هذه المنحنيات مدى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بدول الجوار، رغم الإمكانيات التي تحوز عليها الجزائر، إذ تقدر المساحة المزروعة بـــــ 17,39% من الحجم الإجمالي المساحة الصالح للزراعة والمقدر بـــ 414320 كلم2 [20]، وهذا رغم الإمكانات المتوفرة من قدرات بشرية وموارد مائية، وخلافا لذلك ففي كل من تونس والمغرب فسجلا نسب مقبولة مقارنة بالإمكانات أو المساحات الزراعية، إذ تميزت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالاستقرار النسبي وبقية في حدود 13% في المغرب، على خلاف الجزائر التي لم تتجوز 9% في أغلب سنوات الدراسة. ويعود هذا التدهور الحاد إلى ضعف الاستثمارات وغياب الخطط التنموية، فمازال هنا القطاع يعتمد على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجيته.

I.2.2- قطاع خدمات والنمو الإقتصادي:

يعد القطاع الخدماتي من بين أهم القطاعات التي تقوم عليها إقتصاديات الدول، إذ أنه هنالك العديد من الدول من تعول عليه كمصدر رئيسي لتحقيق الإرادات، وتوفير مناصب الشغل، ولإبراز دور هذا القطاع الهام في الجزائر كآلية لتحقيق تنوع إقتصادي خارج قطاع المحروقات، سنعمل على تحليل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في من الجزائر والمغرب كدولة إستطاعت أن تجعل من هذا القطاع عامة والسياحة خاصة كمصدر للنقد الاجنبي، وهذا انطلاقا من الشكل (02) من الملحق.

يبين هذا الشكل أن أعلى نسبة لمساهمة القطاعي الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 44,83% سنة 2016، وتبين هذه النسب أهمية هذا القطاع كدافع للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن رغم هذه النسب المعتبرة لكنها غير كافية، فمقارنة بالمغرب ورغم امتلاكها الإمكانيات أقل من الجزائر إلا أنها حققت نسب أفضل إذ تعدت نسبة 53,5%، فحسب تقرير منتدي الإقتصاد العالمي إحتلت الجزائر المرتبة 118 من أصل 136 دولة في تطور القطاع السياحي لسنة 2017 [21]، و فيما يخص البنية التحتية و التي تظم قطاع النقل تحتل الجزائر المرتبة 82 من أصل 141 دولة، و هي مرتبة متأخرة مقارنة مع دول الجوار كالمغرب (53 عالميا)، والإمارات العربية المتحدة (12 عالميا)[22]، ويرجع هذا الضعف إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفها أسعار النفط، وغياب الخطط الإستراتيجية لتنمية هذا القطاع من طرف صناع القرار، بالإضافة إلى عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني[23].

I.2.3- القطاع الصناعي و الناتج المحلي الإجمالي:

يعد القطاع الصناعي أحد أهم أولويات التي تتبعها الدول من أجل ترقية الإقتصاد و تنويعه بعيدا عن المورد الواحد، و الجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق التنويع الإقتصادي بعيدا عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط إنطلاقا من القطاع الصناعي، والذي إتخذته (القطاع الصناعي) كأحد أهم الأولويات الخطط التنموية المتبعة منذ الإستقلال، ولتقييم أدائه في ظل هذه الخطط والبرامج تم حساب كل من :

- نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة مساهمة المحروقات في القطاع الصناعي.
- نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

وذلك خلال الفترة 1972- 2018 وتم حساب إبتداءا من سنة 1972 لانها سنة تأميم المحروقات.

يبين الشكل رقم (03) من الملحق مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجالي خلال الفترة 1972-2018 حيث نلاحظ من خلال المنحنى الأول مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نسب مرتفعة (59,55% نسبة سنة 2006)، لكن أغلب هذه المساهمة تأتي من الصناعة الإستخراجية عموما والمحروقات خصوصا، وهو الأمر الذي أكده تقرير معهد هارفورد الامريكي لسنة 2018 والذي إحتلت فيه الجزائر المرتبة 122 من حيث قلة التنويع وتركز إنتاج الإقتصاد [24]، إذ وصلت نسبة مساهمة المحروقات في القطاع الصناعي (منحنى الثاني) إلى 77%سنة 1979 خلال الطفرة النفطية، ثم إنخفظت إلى 17% سنة 1986 خلال الأزمة النفطية، ثم عادت للإرتفاع لتصل إلى 63,77% من إجمالي القطاع الصناعي سنة 2013 خلال ارتفاع أسعار النفط.

كما أن المنحنى الثالث يوضح مدى مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت إلى نسبة 39% نهاية السبعينات القرن الماضي، و34% سنة 2008، وتبين هذه النتائج مدى تركز إقتصاد الجزائر على المحروقات، وكما يوضح ضعف أداء الصناعة بالمقارنة مع الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، وهذا في ظل خصائص إنتاج صناعي يمتاز بالضعف، وعدم القدرة على المنافسة، بالإضافة على الإعتماد على تكنولوجيا مستوردة.

I.4.2– تحليل تنوع النمو الإقتصادي في الجزائر

لتقييم واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر تم حساب قيم معامل هرفندال هرشمان (HHI) للفترة 1990–2018 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي مقسما إلى ثلاثة قطاعات وهي الفلاحي، الصناعة والخدمات، والنتائج موضحة الشكل رقم (04) من الملحق.

لم يحقق معامل فندال هرشمان أي تغيرات هامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بقى مرتفعا بمتوسط 0.37 وهي قيمة كبيرة تدل على تركزه أن درجة التنويع الاقتصادي، ففي بداية التسعينات بلغت ما قيمته 0,34، ثم بدأت بالارتفاع لتصل إلى 0.45 سنة 2008، هو ما يدل على تركز الناتج المحلي الإجمالي وقلة التنويع فيه، ثم أخذت بالانخفاض المستمر لتستقر عند 0.36 سنة 2018 وذلك لإنخفاظ الإرادات النفطية بسبب أزمة سنة 2014 وليس بسبب سياسات تنوعية إتبعتها الدولة الجزائرية، كما أن وصول قيمته إلى 0,45 أثناء الطفرات النفطية وإنخفاظ الأزمات دلالة على أن الاقتصاد الجزائري عموما والنمو خصوصا مزال يركز على القطاع النفطي وإراداته، ولم يصل إلى درجة التنويع الذي تجعله في مأمن عن الأزمات النفطية الخارجية.

II – الطريقة والأدوات :

قصد التعرف على طبيعة العلاقة بين التنويع الإقتصادي وأثره على الإقتصاد الجزائري في ظل الإنهيارات المفاجئة لأسعار النفط تم الإعتماد على بيانات ممتدة للفترة 1990–2018 صادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي، والموقع الخاص بمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ممثلة في النمو الإقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال مقاس برأس المال الثابت، العمل ممثل بعدد وحدات العمل، أما التنويع الإقتصادي فتم التعبير عنه بواسطة مؤشر هرفندال هرشمان (HHI) لمكونات الناتج المحلي الإجمالي مقسما إلى ثلاثة قطاعات وهي الفلاحي، الصناعة والخدمات، وبالنسبة لإنهيار أسعار النفط فتم التعبير عنها بمتغير صوري.

أما الطريقة المعتمدة فهنالك العديد من الدراسات التي تناولة موضوع التنويع وأثره على النمو الإقتصادي، وتم الإعتماد في كل دراسة على نموذج معين،أو طريقة معينة، وفي دراستنا هذه تم الإعتماد على نموذج موسع إنطلاقا من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية كوب دوغلاس Cobb-Douglas، و هي دالة غير خطية يمكن تحويلها الى شكل خطي بإدخال اللوغاريتم النبيري على الدالة[25]، وإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير هذا النموذج ، والذي تمت صياغته وفق الطريقة التالية[26]:

$$Y = f(L \ . \ K)$$

حيث يمثل كل من : Y: الناتج المحلي الإجمالي؛ L: العمل؛ K:تراكم راس المال.

وبتحويل الصيغة العامة الى صيغة المحددة الضربية (MULTIPLICATIVE) تأخذ دالة الإنتاج الصيغة التالية:

$$Y_t = A\, L_t^{\alpha_1} K_t^{\alpha_2}$$

ولتحويل الدالة السابقة الى دالة خطية ندخل اللوغارتم لتصبح:

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln L_t + \alpha_3 \ln K_t$$

وبأخذ ($\ln(X) = \dot{X}$)، نحصل على الدالة التالية:

$$\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_1 \dot{L} + \alpha_3 \dot{K}$$

وبإضافة المتغير الصوري (Dum) الذي يمثل الصدمات النفطية حيث يمثل سنواة إنخفاض أسعار النفط مثل؛ ومتغير التنويع الإقتصادي (HH)، وحد الخطأ (e)، يصبح النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$\boxed{\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_1 \dot{L} + \alpha_2 \dot{K} + \alpha_3 HHI + \alpha_4 Dum + e_t}$$

وبالنسبة لنائج تقدير النموذج هذا النموذج تم الإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

III– النتائج ومناقشتها :

أ. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

ان دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار جذر الوحدة يمكن من معرفة درجة تكاملها؛ وهو الأمر الذي يسمح بإختيار الطريقة المناسبة لتقدير النموذج القياسي، وبناءا على ذلك يوضح الجدول رقم (01) من الملحق نتائج إختبار جذر الوحدة متغيرات الدراسة، تبين نتائج الجدول أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة في المستور الأول I(1) عند مستويات 5% وهو الامر الذي يمكننا من استخدام عدة طرق قياسية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتقدير النموذج المناسب، والتي من بينها منهجية التكامل المشترك وفق مقاربة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran and all سنة 2001، و هي طريقة يمكن تطبيقيا

بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة ، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛ كما أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا و هذا على عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة[27].

ب. تحديد فترات الإبطاء:

تم تحديد فترات الإبطاء لمتغيرات النموذج باستخدام معيار (AIC)، وإستنادا إلى مخرجات برنامج EVIEWS 09 كانت النتائج كما الشكل رقم (05) من الملحق الذي أن فترات الإبطاء المثلى لنموذج الـ (ARDL) باختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) هي ARDL(2.0.2.1.1)؛ وعليه يكون النموذج على النحو التالي:

$$\Delta LN(gdp)_t = a_0 + \beta_c \sum_{C=0}^{2} LN(gdp)_{t-c} + \beta_j \sum_{j=0}^{2} LN(K)_{t-j} + \beta_j Hhi_{t-k} + \beta_m Dum_{t-m} + \pi_1 LN(gdp)_{t-1} + \pi_2 LN(L)_{t-1} + \pi_3 LN(K)_{t-1} + \pi_5 Hhi_{t-1} + \pi_6 Dum_{t-1} + \varepsilon_t$$

ت. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

لمعرفة إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بين متغيرات الدراسة أجرينا اختبار الحدود أو ما يعرف بـ (Bounds test) والجدول رقم (02) من الملحق يلخص نتائج هذا الاختبار، من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (F-stat) والتي تقدر بـ 7.9660 أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

ث. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل لنموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات لدراسة، قمنا بتقدير تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل لنموذج ARDL، والنتائج متمثلة في الجدول رقم (03) من الملحق؛ لاحظ أن الجدول السابق متكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، اما الجزء السفلي فيوضح شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

– **تقدير نموذج الأجل الطويل:** من خلال الجزء السفلي للجدول السابق والذي يمثل نتائج تقدير نموذج الاجل الطويل نستنتج ما يلي:

العمالة لها تأثير إيجابي وغير معنوي، فمعادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بينت ان زيادة العمالة بوحة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــــ 0.1748، لكن لها أثر غير معنوي يمكن إرجاع سبب عدم معنوية العمالة وتعارض النتيجة مع النظرية الإقتصادية الى ان التوظيف في الجزائر في أغلبه يتم في القطاعات العمومية الغير المنتجة خاصة الإدارية منها والتي لا تقدم قيمة إقتصادية مضافة عكس القطاعات الإنتاجية.

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بالزيادة في رأس المال، إذ أن نمو رأس المال بـــوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو بـــــــــ 0.693813، وهو ما وهو ما يتوافق مع النظرية ويبين أهمية تطور مخزون رأس المال في النمو الإقتصادي.

كما ان نموذج طويل الإجل أظهر العلاقة العكسية بين مؤشر التنويع هرفندال هرشمان والنمو الإقتصادي، اذ أن انخفاض المؤشر بوحدة واحدة (اي زيادة التنويع الإقتصادي) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــــ 0.537085 ، وهو ما يبين الأثر الإجابي الذي يحققه التنويع في النمو الإقتصادي.

ان معامل المتغير الصوري (Dum) والذي يمثل الصدمات النفطية معنوي وذو إشارة سالبة ومعنوي؛ وهو ما يمثل الآثار السلبية التي تلحقها الصدمات النفطية في النمو الإقتصادي، إذ ان تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة نفطية يأثر على الناتج المحلي الإجمالي بـــــ – 0.032556وحدة.

– **تقدير نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة قصيرة المدى:** من خلال الجزأ العلوى للجدول السابق والذي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نستنتج ما يلي:

يتأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير بجميع المتغيرات المفسرة للنموذج، وتختلف قيمة وإشارة هذا الأثر باختلاف التباطؤات الزمنية للمتغيرات،أما إذا تكلمنا عن نوع التأثير فنلاحظ أن هنالك من جاء موافق للنظرية الإقتصادية في حين جاء البعض الآخر عكس ما تشير إليه النظرية والدراسات السابقة.

وأبرز ما يهمنا في تقدير هذا النموذج هو معامل حد تصحيح الخطأ والذي يقدر بـــــ (0.657516-)، فنلاحظ أن هذه المقدرة معنوية عند جميع المستويات (1 %، 5 % و10 %) كما أن إشارتها سالبة، بالتالي يمكن القول أن هناك توازن في قيمة نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة 0.657516 في الفترة الواحدة، ويمكن تعديل الاختلال الحاصل بين الأجلين من سنة إلى أخرى بنسبة 65.75%.

ج. الاختبارات التشخيصية:

من أجل معرفة جودة النموذج المقدر وإستقراريته تم القيام بالاختبارات التشخيصية:

– **الاختبارات جودة النموذج:**

النتائج المتحصل عليها الخاصة ببواقي ممثلة في الجدول (04) من الملحق أظهرت ما يلي:

- يبين اختبار (LM test) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي، كون قيمة الاحتمال تفوق 0.05.
- يبين اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا وهذا لأن قيمة إحصائية (J.B) تفوق مستوى معنوية 5 %.
- يبين اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين لأن قيمة الاحتمال تفوق 0.05.

بينت النتائج السابقة جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية مما يمكننا من الإعتمد عليه في قياس هذه وتكون مقدراته سليم ولا تعاني من مشاكل قياسية.

– **دراسة إستقرارية النموذج:**

تمكن دراسة استقرارية النموذج من التأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ويعتبر إختيار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة Cusum، ومجموح مربع للبواقي المتكررة CusumQ من بين الإختبارات المستخدة للتحقق من ذلك، ونتائج هذين الإختبارين موظحة في الشكلين (06) و(07) من الملحق.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى كل من مجموح البواقي المتكررة Cusum، ومجموح مربع البواقي المتكررة CusumQ هو عبارة عن خط يقع داخل حدود مجال الثقة 5 % مما يبن يدل على الإستقرار الهيكلي لنموذج ARDL، ويمكن القول أن النموذجين القصير والطويل الأجل لا يحتويان على أي تغير هيكلي.

IV– الخلاصة :

لقد بينت هذه الدراسة أن التنويع الإقتصادي يعتبر من بين أهم السياسات التي تبنتها العديد من الدول والجزائر من بينها وذلك لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم، سعيا بذالك الى تحقيق النمو الإقتصادي وتجنب الصدمات الخارجية المفاجئة.

ان الجانب التحليلي لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر أظهر أن الجزائر تمتلك العديد من الإمكانات التي تمكناه من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتبني سياسة إقتصادية متنوعة إنطلاقا من مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، لكن رغم ذالك مازال إقتصاد الجزائري متركزا على قطاع المحروقات وإراداته ويظهر ذلك من خلال القيمة المرتفعة لمعامل هرفندال هرشمان.

أما الدراسة القياسية فقد مكنت من بناء نموذ قياسي إنطلاقا من الدالة النيوكلاسيكية؛ أظهر نتائج تقدير هذا النموذج أهمية التنويع الإقتصادي وآثار تطبيقه الإيجابية على النمو الإقتصادي في الجزائر، كما بين إرتباط الإقتصاد الجزائري بالأسعار النفطية وتأثره أزماته المفاجئة، بالإضافة الى ذلك فعدم معنوية معامل العمالة دلالة على عدم نجاعة سياسة التوظيف و في تحقيق القيمة المضافة في الإقتصاد الجزائري.

و من خلال ما سبق أصبح التنويع الإقتصادي سياسة حتمية وليس خيارا، ونجاعة هذه السياسة في الجزائر مرتبط بمدى إهتمام الدولة وإستفادتها من الإمكانات الطبيعية والموارد البشرية المتاحة لديها، بالإضافة الى ارادة سياسية إقتصادية تعمل على هيكلة وتوجيه الإقتصاد بالإبتعاد عن السياسات الظرفية والحلول المؤقتة، والتقليل من الإعتماد والإرتباط بأسعار النفط والتوجه الى الطاقات المتجددة التي تعتبر مستقبل الطاقة.

– ملاحق :

الشكل(01): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. الوحدة: نسبة مئوية

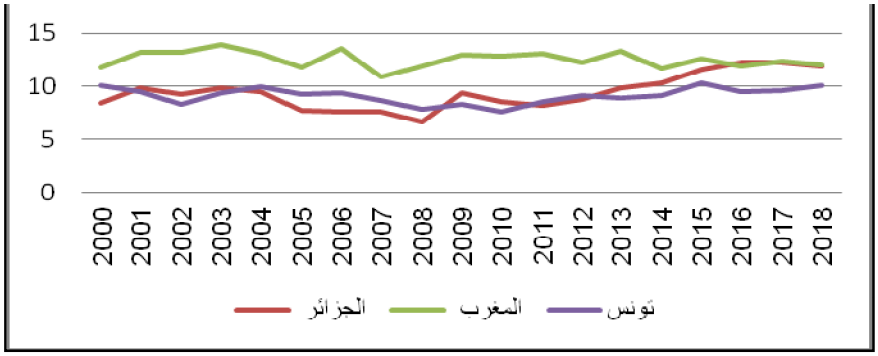

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي والمحملة من الموقع الخاص به.

الشكل (02): مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. الوحدة: نسبة مئوية

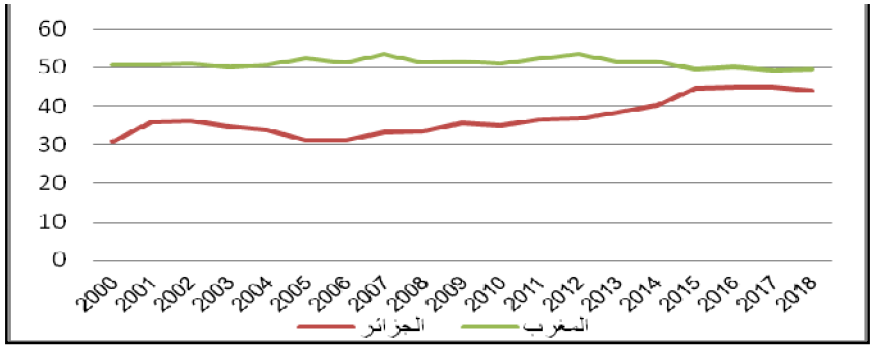

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم (03): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. الوحدة: نسبة مئوية

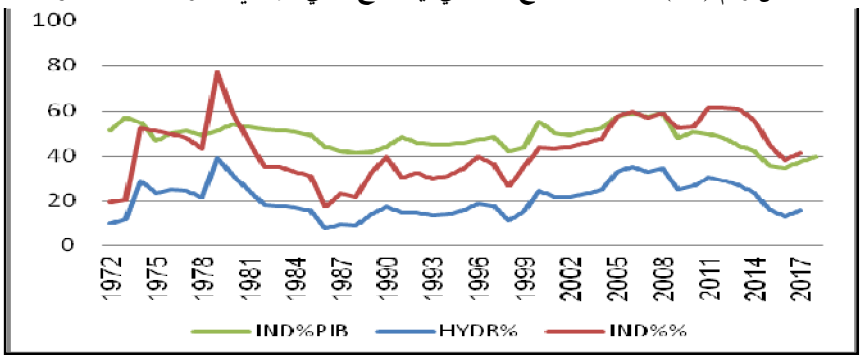

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم (04): مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي

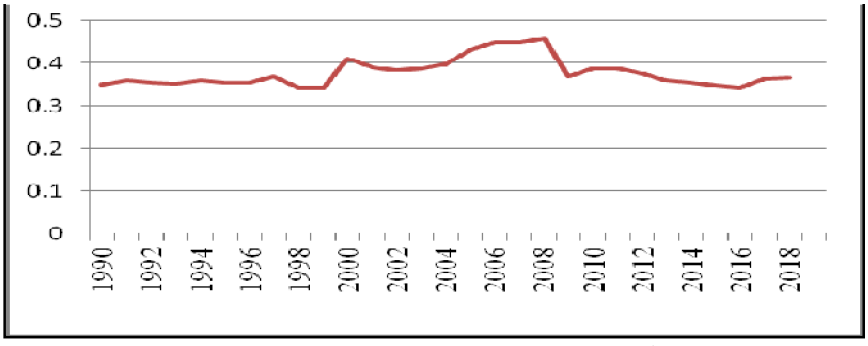

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم (05): نتائج اختبار فترات الإبطاء.

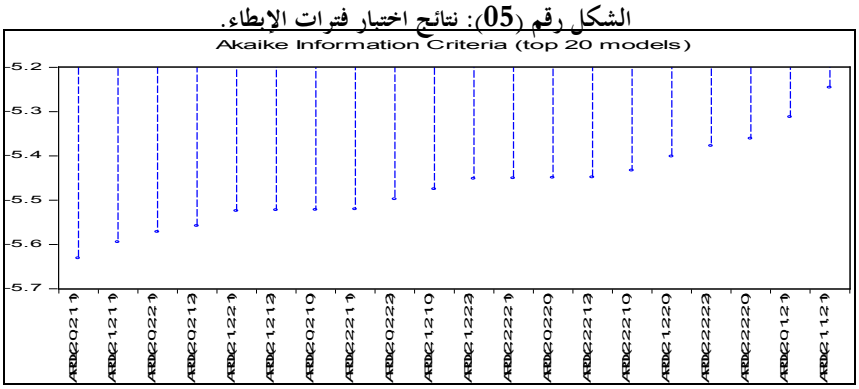

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل رقم (06): اختبار Cusum

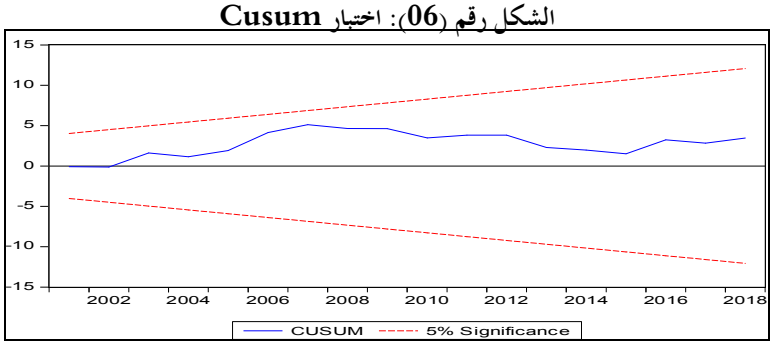

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews9

الشكل رقم (07): اختبار CusumQ

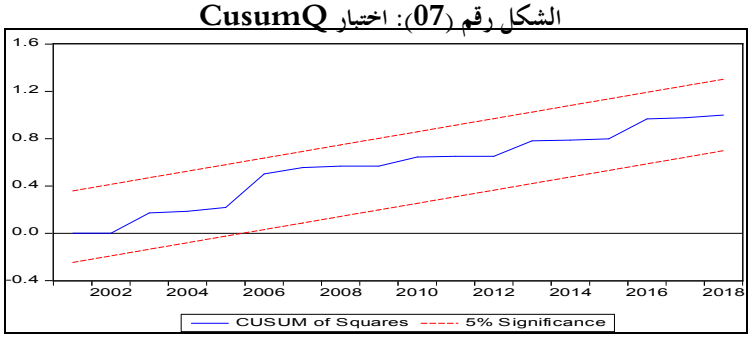

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة باستعمال (ADF).

1st diff			Level المستوى			المتغيرات
None	C	T and C	None	C	T and C	
-4.820*	-4.965*	-5.035*	-0.896	1.3164	-1.9395	ln(pib)
-	-4.307*	-6.768*	1.3164	-0.170	-1.935	ln(L)
-3.8172	-4.021*	-4.280*	1.189	-0.047	-3.403	ln(K)
-6.594*	-6.493*	-6.463*	-0.235	-2.121	-2.0950	hhi

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الحدود.

مستوى المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	F-statistic
%10	2.45	3.52	9.7999
% 5	2.86	4.01	
% 2,5	3.25	4.49	
% 1	3.74	5.06	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (03): نموذج تصحيح الخطأ وعلاقتي قصيرة وطويلة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_PIB_
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1, 1)
Date: 10/22/20 Time: 18:57
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_PIB_(-1))	0.474976	0.128447	3.697826	0.0016
D(LN_L_)	0.114955	0.075979	1.512987	0.1476
D(LN_K_)	0.855528	0.068998	12.399299	0.0000
D(LN_K_(-1))	-0.286147	0.101345	-2.823485	0.0113
D(HHI)	0.267586	0.121891	2.195277	0.0415
D(DUM1)	-0.009835	0.006181	-1.591166	0.1290
CointEq(-1)	-0.657516	0.118288	-5.558581	0.0000

Cointeq = LN_PIB_ - (0.1748*LN_L_ + 0.6938*LN_K_ -0.5371*HHI -0.0326*DUM1 + 2.6087)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_L_	0.174832	0.119009	1.469064	0.1591
LN_K_	0.693813	0.027573	25.162416	0.0000
HHI	-0.537085	0.243847	-2.202548	0.0409
DUM1	-0.032556	0.012356	-2.634909	0.0168
C	2.608650	0.573165	4.551306	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (04): نتائج الاختبارات التشخيصية.

نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
Serial correlation LM test	F-statistique 0.4885	0.0.9525
Jack-Berra	J.B : 3.0344	0.2193
Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistique : 0.7332	0.6856

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

- الإحالات والمراجع :

[1] محمد أمين لزعر، سياسات **التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، تاريخ الإطلاع 09-10-2020، موقع المعهد العربي للتخطيط: https://bit.ly/34jPI6f

[2] Michael L. Ross, «**What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?**», UCLA and Oxford University, 2017, Date of visit 10-10-2020 : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3048585

[3] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح (2018)، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات الإقتصادية والقانونية، المجلد 07، العدد 01، ص332.

[4] أحمد قرومي، محمد بن ناصر (2017)، **ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد 01، ص 270.

[5] موسى باهي، كمال رواينية (2016)، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 03، العربية العدد 05، ص 135.

[6] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة (2014)، **التنويع الإقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة غرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 31، ص 57.

[7] نور الدين شارف (2017)، **فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، ص 37.

[8] موسى باهي، كمال رواينية (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[9] نور الدين شارف (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[10] موسى باهي، كمال رواينية (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[11] ممدوح عوض الخطيب (2010)،**أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي في السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 02، ص 203.

[12] نور الدين شارف (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[13] أحمد قرومي، محمد بن ناصر (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[14] صبري زايد السعدي (2017)، **معايير التنويع الإقتصادي الهيكلي في إقتصادات الريع النفطي (حالة السعودية)**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 464، ص 46.

[15] موسى باهي، كمال رواينية (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[16] صبري زايد السعدي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[17] نور الدين شارف (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[18] عبد الحفيظ صاوي، **ثلاثة عوائق أمام تنوع إقتصاديات الخليج**، تاريخ الإطلاع 20–09–2020، من موقع العربي الجديد: https://bit.ly/35pYnTQ

[19] محمد كريم قروف (2016)، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980–2014**، مجلة الواحات للبحوث الدراسات،المجلد09، العدد 02، ص 640.

[20] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، تاريخ الإطلاع 20– 09– 2020، موقع جامعة الدول العربية، سنة 2015: http://www.aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp

[21] The World Economic Forum, **The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017**, Date of visit 10-10-2020: https://bit.ly/3kpC0o

[22] Klaus Schwab (2019), **World Economic Forum: The Global Competitiveness Report**, p 66.

[23] بن علي قريجيج، بلقاسم زايري (2017)، أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980–2015)، المجلد 07، العدد 12، ص ص 152–153.

[24] Harvard Growth Lab's, **Country & Product Complexity Rankings,** the Atlas of Economic Complexity, 2019, Date of visit 10-10-2020: https://atlas.cid.harvard.edu/rankings

[25] عبد الصمد بو شنة، فريد بن حتو (2020)، **رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1980–2017) بإستخدام نموذج** ARDL، مجلة المؤسسة، المجلد 09، العدد01، ص 90.

[26] ممدوح عوض الخطيب (2014)،**التنويع و النمو الإقتصادي في السعودية**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، ص 24.

[27] Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. Smith**, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**. Journal of Applied Econometrics, 16,2001, p 289. Date of visit 06-11-2021: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/jae.616

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عليلي عبد الحكيم (2022)، **واقع تنوع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية -دراسة إقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)**-، مجلة المؤسسة، المجلد 11(العدد01)،الجزائر: جامعة الجزائر-3،ص.ص 203-214.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).